وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

استمارة المشاركة في اليوم الدراسي

حول مستقبل العمل النقابي في دول المغرب العربي في ظل المتغيرات الراهنة

أيام 15 اكتوبر 2019

بجامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي

الاسم واللقب: حويذق عثمان

الدرجة العلمية: دكتور في القانون الخاص ، أستاذ محاضر قسم –ب- بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي ، محامي معتمد لدى المحكمة العليا ومجلس الدولة.

المؤسسة الجامعية: جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

رقم الهاتف والفاكس: 032.14.61.84

رقم الهاتف المحمول: 0661.38.74.55

البريد الالكتروني : **othman3107@gmail.com**

الاسم واللقـــــب : خليفة الذهبي.

الدرجـة العلمية :طالب دكتوراه سنة ثانية/ تخصص قانون خاص، محامي معتمد لدى المحكمة العليا ومجلس الدولة أستاذ مؤقت بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

المؤسسة الجامعية: جامعة محمد بوضياف ، المسيلة.

رقم الهاتف و الفاكس 032.14.61.84

رقم الهاتف المحمـــول : 0551473352 – 0660737988

-البريـــد الالكتـــروني:dhahbikhalifa@gmail.com

عنوان المداخلة : دور النقابات العمالية في رسم السياسة العامة للدول.

المحور الثاني: الإطار النظري للدولة والمجتمع المدني (النقابات العمالية).

السنة الجامعية: **2019/ 2020**

ملخص المداخلة:

لقد كان ظهور الحركات النقابية مرتبط إرتباطاً وثيقاً بعالم الشغل والعمل والتصنيع و وجودها أساساً كان من أجل تعزيز الوعي لدى العمال وتحسين ظروفهم داخل المؤسسات وخارجها والدفاع على حقوقهم.

إلا أن التطور الذي وصلت إليه النقابات العمالية في الوقت الراهن جعلها تشكل تنظيما قويا يساهم في رسم السياسة العامة للدول .

وبذلك أصبحت تمتلك وسائل ضغط مختلفة يتم توظيفها للدفاع عن مصالح الأعضاء المنتميين إليها لحل المشكلات بل يصل تأثيرها على الصعيد السياسي للأنظمة .

ولا شك في ذلك فالتحولات الراهنة التي تشهدها منطقة المغرب العربي على سبيل المثال كالجزائر وتونس والمغرب وموريتانيا تؤكد بأن العمل النقابي أصبح فاعلاً أساسياً من فواعل الأنظمة السياسية بحيث أثرت عدة نقابات في إرساء قواعد الأنظمة السياسية في حد ذاتها.

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
اللجنة العلمية للملتقى

Résumé

L'émergence de mouvements syndicaux est étroitement liée au monde du travail et à l'industrialisation. Son existence visait principalement à sensibiliser les travailleurs, à améliorer leurs conditions de vie dans et hors des institutions et à défendre leurs droits.

Cependant, le développement des syndicats en a fait une organisation forte qui contribue à la formulation des politiques publiques.

Ainsi, il dispose de différents moyens de pression pour défendre les intérêts de ses membres afin de résoudre les problèmes et même avoir un impact politique sur les régimes.

Il ne fait aucun doute que les transformations en cours dans la région du Maghreb arabe, comme l'Algérie, la Tunisie, le Maroc et la Mauritanie, confirment que le travail syndical est devenu un acteur essentiel des régimes politiques, plusieurs syndicats jouant également un rôle dans la mise en place de systèmes politiques.

مقدمة

إن دراسة موضوع العمل النقابي ودوره في رسم السياسة العامة للدول يفرض علينا معرفة مدى قوة التنظيم في حد ذاته الذي لابد أن يمسّه من التطور ما يجعله يشكل قوة تبسط رأيها في المفاوضات ويحسب لها ألف حساب.

ولا شك في ذلك فالتاريخ يسرد أن ظهور الحركات النقابية مرتبط ارتباطا وثيقاً بعالم الشغل والعمل والتصنيع وأن وجودها أساساً كان من أجل تعزيز الوعي لدى العمال وتحسين ظروفهم داخل المؤسسات وخارجها والدفاع على حقوقهم.

فمتى كان مصدر هذه الحركة له من القوة والتأثير والإيجابية في مجاله كلما زاد نفوذها وتأثيرها وبذلك تمتلك وسائل ضغط مختلفة يتم توظيفها للدفاع عن مصالح الأعضاء المنتميين إليها لحل المشكلات بل يصل تأثيرها حتى على جوانب سياسية واقتصادية للدولة فتساهم بشكل أو بآخر في رسم سياسة الدول .

ولا شك في ذلك فالتحولات الراهنة التي تشهدها منطقة المغرب العربي على سبيل المثال كالجزائر وتونس والمغرب تؤكد بأن العمل النقابي أصبح فاعلاً أساسياً من فواعل الأنظمة السياسية بحيث أثرت عدة نقابات كالإتحاد العام للعمال الجزائريين في الجزائر أو النقابات العمالية في تونس " كالإتحاد العام للعمال التونسيين، أو الإتحاد المغربي للشغل في المغرب مثلا في إرساء قواعد الأنظمة السياسية في حد ذاتها .

لذلك نهدف من خلال هذه الورقة البحثية لاكتشاف الارتباط بين العمل النقابي للمنظمات والعمل السياسي.

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
اللجنة العلمية للملتقى
كلية الحقوق والعلوم السياسية

إن هذا النقاش يدفعنا لطرح الإشكالية التالية :

- ما هو دور النقابة في رسم السياسة العامة للدول

إن الإجابة على هذا الاشكالية تقتضي طرح التساؤلات الفرعية التالية :

- ما مفهوم هذا التنظيم؟
- وما هي الأساليب التي يستخدمها لفرض نفوذه في التخطيط السياسي؟

ولتسليط الضوء على هذا الموضوع والإجابة على اشكالية الدراسة والتساؤلات المرتبطة بها نقترح تقسيم العمل إلى مبحثين نُخصص الأول للإطار المفاهيمي للنقابة وأهميتها ومهامها ، ونتكلم في الثاني حول الاساليب والمبادئ المساعدة على النفوذ، من ذلك قوة التنظيم النقابي واستقلالية النقابة .

وحوصلة لدراسة وتحليل الإشكالية السالفة الذكر سنتوصل حتمًا إلى نتائج جوهرية و سنقرن هذه النتائج باقتراحات ذات صلة سيتم إدراجها ضمن الخاتمة، وسنعالج هذه الدراسة من خلال الخطة التالية:

- المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للنقابة .
  - المطلب الأول : مفهوم النقابة العمالية.
    - الفرع الأول: تعريفها.
    - الفرع الثاني: أهميتها.
  - المطلب الثاني : مهام النقابة العمالية.
    - الفرع الأول : الوظيفة الاجتماعية والتنظيمية.
    - الفرع الثاني : الوظيفة الاقتصادية والسياسية.
- المبحث الثاني : الأسباب المساعدة للنقابة على النفوذ السياسي.
  - المطلب الأول: قوة التنظيم النقابي.
    - الفرع الأول: الكفالة القانونية للحق النقابي.
    - الفرع الثاني: تحقيق الوعي بين أعضاء النقابة.
  - المطلب الثاني : الاستقلالية النقابية.
    - الفرع الأول : الشخصية المعنوية للنقابة
    - الفرع الثاني: حرية العمل النقابي
- الخاتمة.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي للنقابة العمالية

لمعرفة الإطار المفاهيمي للنقابة لا بد من التطرق لمفهومها وأهميتها وكذا مهامها المختلفة على جميع الأصعدة اقتصاديا واجتماعيا وسياسياً وذلك من خلال ما يتقدم من نقاط .

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
اللجنة العلمية للملتقى
كلية الحقوق والعلوم السياسية

المطلب الأول

مفهوم النقابة العمالية

يعتبر مصطلح النقابة العمالية من المصطلحات القديمة التي لم تكن وليدة العصر الحديث، بل يرجع لبدايات القرن الثامن عشر، وهذا اثر الثورة الصناعية التي شهدها العالم.[1]

لذلك سنخصص هذا المطلب في معرفة دلالة المصطلح المذكور –النقابة العمالية – ثم نتعرف عن أهميتها ومهامها وذلك من خلال ما يتقدم من فروع.

الفرع الأول

تعـــــــريفها

لاشك أن النقابة العمالية تتكون بطريقة حرة ومستقلة ودون تدخل الدولة وهي تسعى دائماً لحماية مصالح العمال وتمثيلهم كما تنوب عنهم في مواجهة القوى وكذا السلطة العامة كما تشارك في رسم السياسة الإنتاجية والإجتماعية.

إن مصطلح النقابة في اللغة مشتق من كلمة نقيب وتعني كبير القوم أو العميد والنقيب شخص يهتم بشؤون ومصالح فئة معينة دفاعاً و رعايةً .[2]

أما إصطلاحا تعني تنظيم عمالي يتولى رعاية مصالحهم والدفاع عن شروط عملهم وتحسين أحوال معيشتهم. [3]

ومن هذا المنطلق النقابة تتكون من مجموعة من العمال لهم مصالح مشتركة يشكلون تنظيماً رسمياً حراً ومستقلاً يستخدم عدة وسائل للحفاظ على مصالحهم وتحقيق مطالبهم .

1

2

3

الفرع الثاني

أهميتـــــــــــها

مما لا شك فيه أن النقابات العمالية تصنف ضمن الجماعات الضاغطة التي تمثل القوة الشرعية تهدف إلى عدة مبادئ سامية كالسلم والمساواة وتحقيق العدالة والإستقرار.

لها أهمية في إحداث حراك إجتماعي يؤثر على مختلف الميادين الإجتماعية والإقتصادية وحتى السياسية من خلال المشاركة في إصدار القرارات.

أهم أهدافها في المجال السياسي ضمان ممارسة الحق النقابي ، المشاركة في وضع وتنفيذ الخطط والبرامج وإبداء الرأي في التشريعات وكذا المشاركة في الشأن الوطني العام ومناقشة مشروعات التنمية الإقتصادية للبلاد والعمل على تسوية المنازعات الفردية والجماعية.

ومن خلال ما سبق فإن النقابة تهتم بجانبين اثنين أحدهما هو المحافظة على الحقوق والمطالب العمالية وثانيهما كيفية التفاعل مع النظام القائم لانتزاع هذه الحقوق والمشاركة في اصدار القرارات.

ولا شك أن ما ساهمت به عدة نقابات عمالية - كنقابة الأساتذة مثلا - من دور أدى إلى انتزاع مجموعة من الحقوق من طرف الحكومة كزيادة الأجور وغيرها ، يعتبر نموذجًا واقعيًا على العمل النقابي.

وبذلك فالنقابة هي أداة الحكم في المجتمع وبذلك فإن النقابة تسيطر على المجتمع ككل وتسعى في سبيل ذلك للسيطرة على وسائل الانتاج وتسعى لتحقيق أهدافها عن طريق الإضراب أو العمل المباشر.

إلا أن الراجح أن النقابة العمالية لا بد أن تكون شمولية لأنها تنشأ نتيجة عوامل إقتصادية وإجتماعية وسياسية وتكنولوجية فقيامها وبقاؤها مرهون بما تؤديه من وظائف وما تحققه من أهداف.

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي
اللجنة العلمية للملتقى
كلية الحقوق والعلوم السياسية

المبحث الثاني

الأسباب المساعدة للنقابة على النفوذ السياسي.

تنتهج النقابة قصد تحقيق أهدافها عدة استراتجيات منها الإصلاحية الذي جوهره عدم الدخول في صراع مع النظام السياسي ومواجهته مباشرة والاهتمام بالنواحي المطلبية.

ومنها الأسلوب الثوري الذي اعتمدته بعض النقابات على أساس أن أسلوب التعامل التفاوضي والتحاوري في نظرها لا يجدي نفعًا بل أن السيطرة على وسائل الإنتاج وتغيير النظام ورفضه من شأنه حل الأزمات والمشاكل.

ومن الأساليب الأخرى ما يسمى بالنقابة المشاركة في السلطة من خلال ما يسمى بمجالس العمال التي تقوم بدور المسير قصد تحقيق التوازن.

من الأساليب أيضًا ما يسمى بالنقابة المعارضة التي تعتمد على الإضراب العام لتحقيق المساعي والأهداف وكذا النقابة المراقبة التي هدفها الأساسي إصلاحي.

ويقوم العمل النقابي في ممارسته على استقلال التنظيم في حد ذاته على الأحزاب السياسية وحرية النقابة في تأسيس منظماتها وعدم التدخل في تسيير شؤونها الداخلية ومن هذا المنطلق فأهم مبدئيين تقوم عليهما النقابة قوة تنظيمه واستقلاليته وهو ما سيتم شرحه من خلال ما يتقدم من فروع

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
اللجنة العلمية للملتقى
كلية الحقوق والعلوم السياسية

المطلب الأول

قوة التنظيم النقابي

مما لا شك فيه أن التنظيم النقابي لا يكون قويا إلا إذا ارتكز على أسس ومقومات قانونية تضفي الصفة الشرعية على أعماله،هذا من جهة ومن جهة أخرى ينبغي لتحقيق التماسك في هذا التنظيم تحقيق الوعي بين أعضاء النقابة لأن ذلك يؤدي إلى وحدة المواقف للوصول إلى الأهداف المرجوة، وسنتناول ذلك بالتفصيل من خلال ما يتقدم من فروع .

الفرع الأول

الكفالة القانونية للحق النقابي

إن تكوين المنظمات النقابية هو حق مكفول قانونًا يستند أساسه وقوته من الدستور والقوانين الداخلية للدولة اذ تم النص على الحق النقابي وحرية ممارسته في عدة دساتير للدول من ذلك الدستور الجزائري الذي نص صراحة على هذا المبدأ ، وهو ما تبنته دساتير تونس والمغرب أيضا .

كما يستمد الحق النقابي قوته من القوانين والمعاهدات الدولية لا سيما تلك التي تمت المصادقة عليها من طرف هذه الدول من ذلك مصادقة الجزائر وكذا بلدان المغرب العربي على عدة اتفاقيات دولية بشأن العمل النقابي وحريته.

الفرع الثاني

تحقيق الوعي بين أعضاء النقابة

إن ظهور المنظمات العمالية كان مرتبطا ارتباطا وثيقا بزيادة الوعي بين فئات العمال، فلم يكن في الماضي يسمع للعامل البدائي بل كان يعيش حياة مأساوية دون أن يحرك ساكنا إلى أن نظم العمال صفوفهم وكونوا صناديق الزمالة وصناديق التعاضد وما لبثوا بزيادة الوعي بينهم الى أن أسسوا منظمات أكثر اتساعا وأكثر تنظيما أصبحت طرفا أساسيا وفاعلا وله التأثير من جميع الجوانب. وبذلك فان الوعي بين الأعضاء يعتبر عنصرا جوهريا في تحقيق التماسك في هذا التنظيم والذي يؤدي حتما إلى توحيد الكلمة وقوة المطلب .

المطلب الثاني

الاستقلالية النقابية

لقد وضع المشرع عدة آليات قصد تحقيق الاستقلالية النقابية التي تجعل من النقابة شريكًا اجتماعيًا له سلطة المشاركة في صنع القرارات وصياغتها، كما تجعل من هذه المنظمات الداعم الحقيقي لأي نظام سياسي قائم وبناء على ذلك سنتطرق إلى هذه الآليات من خلال ما يلي:

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي
اللجنة العلمية للملتقى
كلية الحقوق والعلوم السياسية

الفرع الاول

الشخصية المعنوية للنقابة

من الآليات التي تحقق استقلالية النقابة هي اعتراف المشرع لهذا التنظيم الذي يشكل في حد ذاته كيانًا قانونيًا متمتعًا بالشخصية المعنوية، فبمجرد تأسيس التنظيم النقابي يكتسب الشخصية المعنوية والتي تمنحه عدة حقوق أهمها أهلية التقاضي وكذا أهلية التعاقد، والاستقلال المالي وأهلية التملك والتفرغ لممارسة الحق النقابي على الصعيد الوطني والدولي،كما ضمن المشرع للنقابة حق صياغة برامجها وتنظيم إدارتها عن طريق أعضائها دون تدخل جهات أخرى.

الفرع الثاني

حرية العمل النقابي

إنّ أهم مبدأ تستمد منه النقابة استقلاليتها هو مبدأ حرية العمل النقابي، الذي يقتضي إطلاق يد النقابة في وضع الخطط والبرامج التنظيمية دون تدخل الدولة أو منظمات أخرى في شؤونها الداخلية.

ولقد تم تكريس هذا المبدأ دستوريًا ودوليًا، فنجد المشرع الايطالي على سبيل المثال ينص على أن التنظيم النقابي حر وليس هناك التزام مفروض على النقابات إلا تسجيلهم .

ومن هذا المنطلق فاستقلالية النقابة تقتضي وجوبا حرية أعمالها وتصرفاتها وعدم التدخل في شؤونها وتسييرها.

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
اللجنة العلمية للملتقى
كلية الحقوق والعلوم السياسية

الخاتمة

من خلال هذه الورقة البحثية تم التطرق الى عدة نقاط جوهرية أهمها معرفة مفهوم النقابة العمالية وأهميتها ومهامها ومدى مساهمتها في رسم وصنع السياسة العامة للدولة .

تتكون النقابة من مجموعة من العمال لهم مصالح مشتركة يشكلون تنظيماً رسمياً حراً ومستقلاً يستخدم عدة وسائل للحفاظ على مصالحهم وتحقيق مطالبهم .

تصنف ضمن الجماعات الضاغطة التي تمثل القوة الشرعية تهدف إلى عدة مبادئ سامية كالسلم والمساواة وتحقيق العدالة والإستقرار.

أما مهامها تنشأ نتيجة عوامل إقتصادية وإجتماعية وسياسية وبقاؤها مرهون بما تؤديه من وظائف وما تحققه من أهداف .

كما ترتكز على أسس ومقومات قانونية تحقق التماسك بين أعضائها و تضفي الصفة الشرعية على أعمالها، تتمثل أساسا في تحقيق الوعي بين العمال و كفالة القانون الداخلي والخارجي للعمل النقابي .

ورغم ذلك فإن فعالية هذه المنظمات لا يقتصر على مجرد تأسيس واعتماد النقابات ولكن يجب أن يشمل دلالة أوسع بحيث يقتضي أيضًا ضرورة إعادة النظر في الهيكلة والمناهج الحالية بإعادة صياغة قوانين وتشريعات قانونية تهدف في مجملها إلى تحقيق اهم مبادئ العمل النقابي من حرية واستقلالية .

ومن هذا المنطلق نكون قد أجبنا من خلال هذه الدراسة على الإشكالية المطروحة ونؤكد في الختام بأن النقابات العمالية ساهمت الى حد كبير في رسم السياسة العامة للدول المغاربية.

أما الاقتراحات التي يمكن لنا إثارتها حول هذا الموضوع فارتأيت طرح ما يلي:

- ضرورة تدعيم الاستقلالية النقابية في الدول المغاربية، والقضاء على كل أشكال الممارسات التي تمس من حرية العمل النقابي.
- نشر الوعي والفكر النقابي والتكوين المطلوب الذي من شأنه نبذ الصراعات قصد تقديم الحقوق والمطالب العامة وتفضيلها على المطالب الشخصية.
- الاهتمام بدور المنظمات النقابية، عن طريق الإصلاح الذي يتسم بالشمولية والتكامل بين النصوص التشريعية وواقع النقابة.
- الإستفادة من التجارب الأجنبية في مجال العمل النقابي الهادف، دراسة وتبادلاً للمعلومات والخبرات مع تحقيق التواصل بين الدول العربية في هذا المجال.

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
اللجنة
العلمية
للملتقى
كلية الحقوق والعلوم السياسية

التهميش :